المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة
2012/1/1 - 2012/1/31

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، خلال الفترة من 2012/1/1 وحتى 2012/1/31. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 31 يوماً، وكانت كما يلي:

- تؤكد البيانات الواردة في التقرير أن السلطات المحتلة ما زالت تفرض حظراً على تصدير كافة منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة جداً من المنتجات الزراعية. كما لا زالت قوات الاحتلال تفرض قيوداً شديدة على دخول المواد الأساسية والمواد الخام إلى قطاع غزة، حيث لا تزال نسبة الواردات من هذه المواد متدنية ولا تلبي احتياجات السكان.
- أغلق معبر كرم أبو سالم لمدة 8 أيام (28.8%) خلال فترة التقرير، وقد بلغ عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع من خلاله 5031 شاحنة، بمعدل 162 شاحنة يومياً، أي بنسبة 28.5% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يناير بتصدير 1,205,550 زهرة، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها خلال الموسم الحالي إلى 1,382,590 زهرة فقط من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً، كما سمحت بتصدير 172 طناً من التوت الأرضي، لترتفع كمية التوت الأرضي التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم الزراعي في أواخر شهر نوفمبر الماضي إلى 444 طناً من أصل 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتصدير كمية محدودة جداً من الخضروات (الفلفل الحلو) لا تتجاوز 29 طناً، و4 أطنان من الطماطم الشيري (بندورة كرزية). يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.
- بلغت كمية غاز الطهي الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر يناير 2,797 طناً فقط، بمعدل يومي 91 طناً. وتعادل الكمية التي سمح بدخولها خلال الشهر نوفمبر 45.5% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والبالغة 200 طن يومياً.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 70,000 طن من مادة الحصمة، 7,412 طناً من مادة الأسمنت و1,435 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل أكثر من عام ونصف.
- ما زالت سلطات الاحتلال تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، ولم تسمح سوى بإدخال 143 سيارة صغيرة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة.
- استمرت سلطات الاحتلال في تقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، حيث سمحت خلال شهر يناير لـ 766 مريضاً فقط باجتياز معبر بيت حانون، بمعدل 25 مريض يومياً، ويمثل ذلك 50% فقط من العدد الذي كانت تسمح خلال النصف الأول من العام 2006.
- سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يناير بدخول 46 صحفياً و93 دبلوماسياً و548 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- أغلق معبر بيت حانون في وجه تجار القطاع لمدة 5 أيام، وفي الأيام التي فتح فيها سمح بمرور 2,318 تاجراً فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 75 تاجر يومياً. ويعتبر ذلك انخفاضاً عن المعدل اليومي لعدد التجار المسموح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، بنسبة 50%، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 56 شهراً حرمان ذوي أكثر من 500 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.

- شهد العمل على معبر رفح خلال شهر يناير تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ عدد المواطنين الذين تمكنوا من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح خلال الفترة التي يغطيها التقرير 17,397 مواطناً، فيما عاد إليه نحو 15,762 مواطناً، وقد أرجعت السلطات المصرية نحو 774 مواطناً آخراً.

- **معبر كرم أبو سالم**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 8 أيام (28.8% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 5031 شاحنة، بمعدل 162 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 28.5% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	خلال شهر (يونيو)	خلال شهر (يوليو)	خلال شهر (اغسطس)	خلال شهر (سبتمبر)	خلال شهر (أكتوبر)	خلال شهر (نوفمبر)	خلال شهر (ديسمبر)	(يناير 2012)
معدل الشاحنات اليومي	570	147	143	145	138	110	155	151	162
نسبة المعدل اليومي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%25.78	%25.08	%25.43	%24.21	%19.29	%27.1	%26.5	%28.5
العجز في الواردات اليومية	00	423	427	425	432	460	415	419	408
نسبة العجز في الواردات اليومية	%0.0	%74.22	%74.92	%74.56	%75.79	%80.71	%72.9	%73.5	%71.5

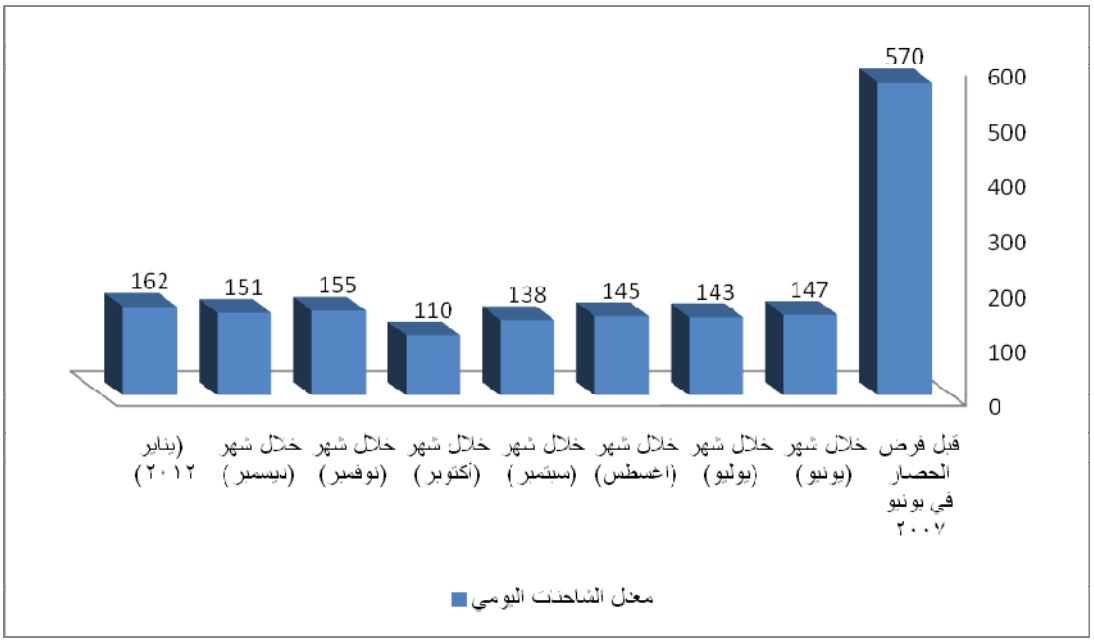

[1] - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة جداً من منتجات قطاع غزة الزراعية التوت الأرضي. فقد أفادت مصادر لجان الإغاثة الزراعية (PARC) إلى أن السلطات المحتلة سمحت بتصدير 1,205,550 زهرة، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها إلى 1,382,590 زهرة فقط من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً، كما سمحت بتصدير 172طناً من التوت الأرضي، لترتفع كمية التوت الأرضي التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم الزراعي في أواخر شهر نوفمبر الماضي إلى 444 طن من أصل نحو 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي. كما سمحت السلطات المحتلة بتصدير كمية محدودة جداً من الخضروات (الفلفل الحلو) لا تتجاوز 29 طن، و4 أطنان من الطماطم الشيري (بندورة كرزية). يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.

جدول يبين اثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الزراعية الأخيرة[2]

الصنف/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
التوت/طن	1357	109	00	40	400	444
الزهور/ مليون	24	5	0.8	26	10	1.38

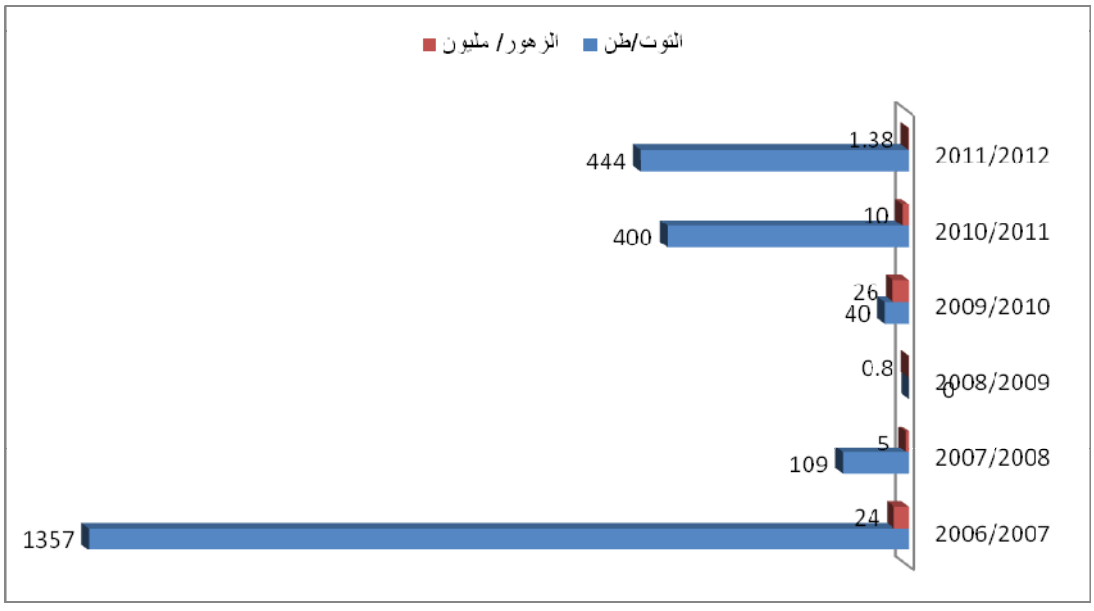

وفي خطوة جديدة، تستهدف إحكام خنق قطاع غزة، وتكريس معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، شرعت قوات الاحتلال في هدم مرافق معبر المنطار، الذي كان يعتبر، قبل إغلاقه بتاريخ

[2] يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي، وعليه تم تصنيف مواسم تصدير المحصولين كما تظهر أعلاه في الجدول.

2011/3/2، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً. وقد خلق إغلاق معبر المنطار، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين للسلع الزراعية المسموح بتصديرها أعباء مالية إضافية. كما يعتبر معبر كرم أبو سالم غير ملائم لصادرات القطاع لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة، التي لا تتناسب وعدد الشاحنات التي كانت تصدر عبر معبر المنطار، قبل تشديد الحصار على قطاع غزة. جدير بالذكر ان معبر المنطار انشأ عام 1995، وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. وتؤكد الإحصائيات الموثقة في المركز أن قدرة المعبر التشغيلية قبل تشديد الحصار على قطاع غزة لم تصل، بأي حال من الأحوال، إلى هذه المعدلات بسبب القيود الإسرائيلية على تشغيل المعبر. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة.

وفي نفس السياق، أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل(المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع**

ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، على الرغم من مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإدخال 143 سيارة فقط، ليرتفع بذلك عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عنها إلى 2,360 سيارة، ويمثل ذلك نسبة 51.7% من إجمالي عدد السيارات التي كان من المفترض توريدها الى القطاع خلال تلك الفترة. وقد استمر ارتفاع أسعار السيارات في أسواق قطاع غزة بسبب تلك الإجراءات، ووصلت إلى معدلات مرتفعة جداً، مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية وإسرائيل.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع	2,360
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها	4,560
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها	%51.7
الفرق العددي	2,200

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

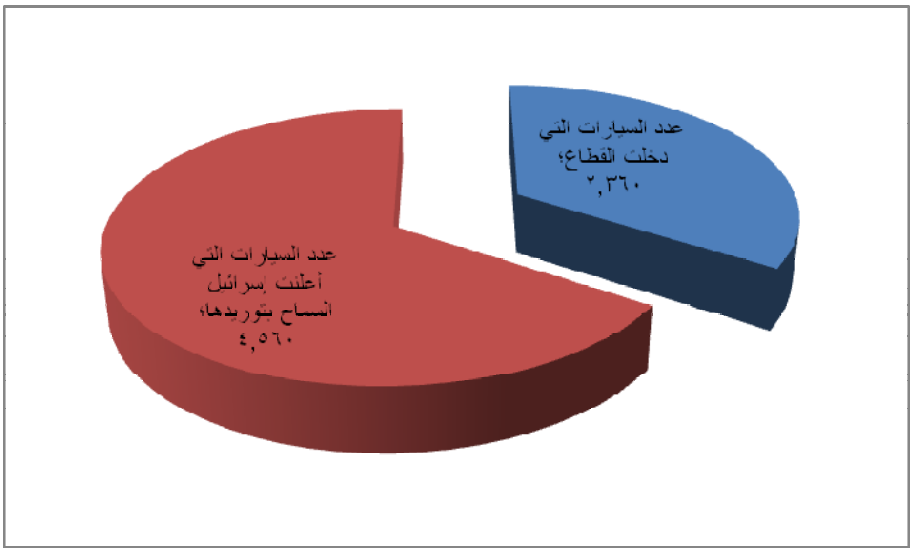

- **الوقود والمحروقات**

قلصت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إمدادات قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت توريده إلى القطاع لمدة 8 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة لمدة 23 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 2,797 طناً، وبمتوسط لا يزيد عن 91 طناً يومياً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 45.5% من احتياجات السكان، والتي تصل إلى 200 طن يومياً.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة إلى القطاع مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

البيان	المعدل اليومي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة خلال شهر يناير 2012	**91**	%45.5
الكمية الواردة خلال شهر ديسمبر 2011	112	%55.8
الكمية الواردة خلال شهر نوفمبر 2011	96	%48
الكمية الواردة خلال شهر أكتوبر 2011	67	%33.5
الكمية الواردة خلال شهر سبتمبر 2011	84,9	%42.4
الكمية الواردة خلال شهر أغسطس 2011	94,7	%47.3
الكمية الواردة خلال شهر يوليو 2011	104,4	%52.2
الاحتياجات الحقيقية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

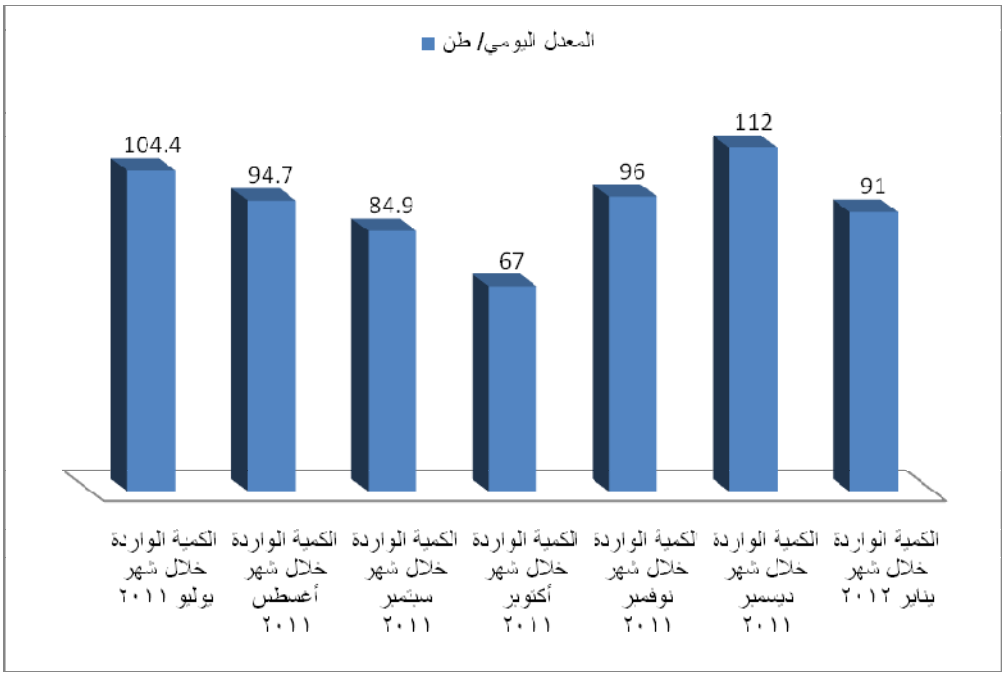

في نفس السياق، تم توريد 330,000 لتر سولار، و70,000 لتر بنزين، وهي كمية محدودة جداً قياساً باحتياجات قطاع غزة، حيث يعتمد قطاع غزة في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية. جدير بالذكر أن واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع كانت تصل إلى نحو 350,000 لتر من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ نحو 5 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 70,000 طن من مادة الحصمة و7,412 طناً من مادة الاسمنت و1,435 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، والوكالة الأمريكية للتنمية، برنامج الغذاء العالمي، سلطة المياه، ميرسي كور، CHF، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول كميات محدودة من مادة الزفته، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الأخيرة

	فبراير 2011	مارس 2011	ابريل 2011	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	1,095,000
الواردات الفعلية/طن	2,094	2,940	1,890	8,988	4,112	8,017	4,888	6,993	5,912	9,649	7,857	7,412	70,752
النسبة المئوية	%2.49	%3.16	%2.10	%9.66	%4.56	%8.62	%5.25	%7.77	%6.35	%9.96	%8.44	%7.96	%6.46

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

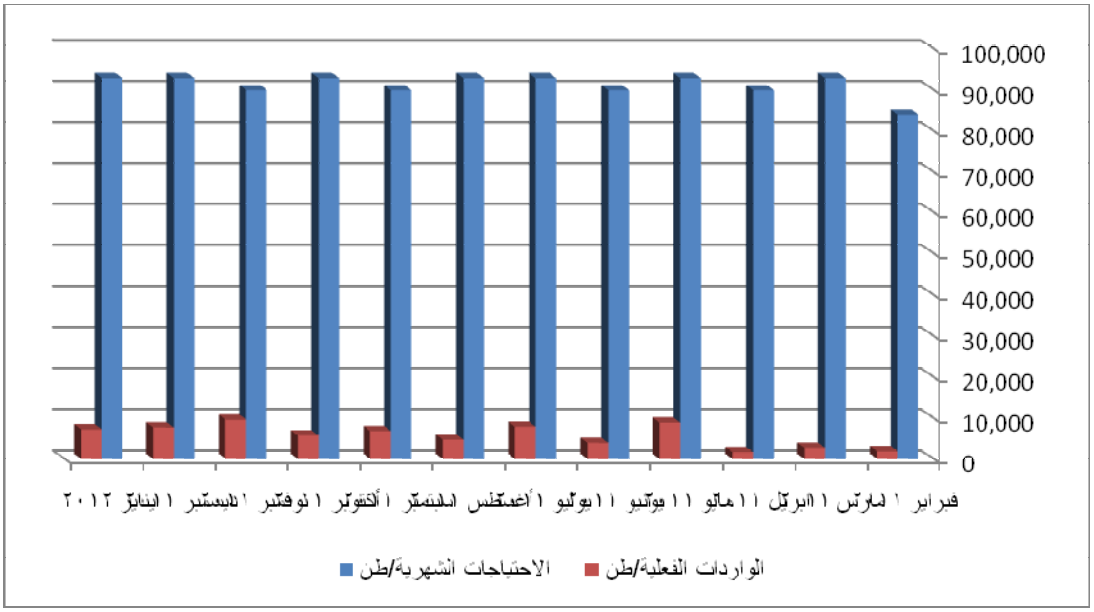

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (7,412 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 7.96% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الأخيرة

	فبراير 2011	مارس 2011	ابريل 2011	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	70,000	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	912,500
الواردات الفعلية/طن	26,873	70,000	158	26,579	29,900	37,824	48,604	44,590	26,600	43,980	60,090	70,000	485,198
النسبة المئوية	%38.39	%90.32	%0.21	%34.29	%39.86	%48.80	%62.7	%59.45	%34.32	%53.64	%77.53	%90,32	%53.17

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

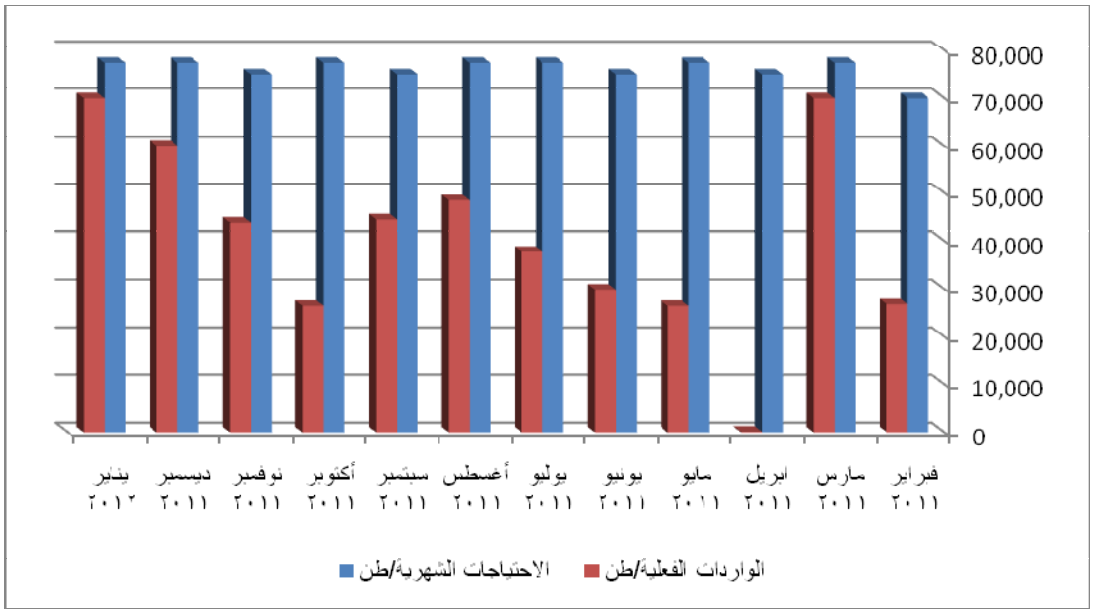

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 70,000 طن، وهي كمية محدودة جداً ولا تتجاوز 90,32% من الاحتياجات الحقيقية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، والبالغة 77,500 طن قبل فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الأخيرة

	فبراير 2011	مارس 2011	ابريل 2011	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	56,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	790,000
الواردات الفعلية/طن	956	659	231	835	637	1,735	1,134	1,212	1,283	1,674	1,961	1,435	13,752
النسبة المئوية	%1.70	%1.06	%0.38	%1.34	%1.06	%2.79	%1.82	%2.02	%2.06	%2.79	%3.16	%2.31	%1.74

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

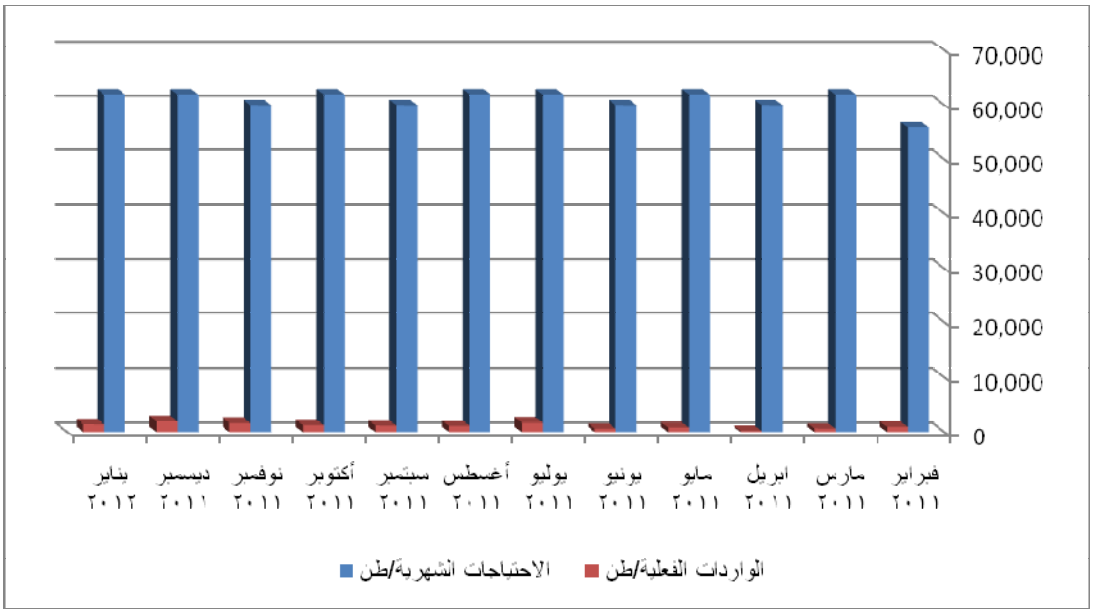

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 1,435 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 2.31% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 5 أيام.

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وواصلت منع المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 5 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور 766 مرضى، بمعدل يقل عن 25 مريض يومياً، ويمثل ذلك 50% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد المرضى قبل فرض الحصار	50	%100
عدد المرضى خلال شهر يوليو 2011	26	%52
عدد المرضى خلال شهر أغسطس 2011	18	%35
عدد المرضى خلال شهر سبتمبر 2011	22	%44
عدد المرضى خلال شهر أكتوبر 2011	22	%44
عدد المرضى خلال شهر نوفمبر 2011	20	%40
عدد المرضى خلال شهر ديسمبر 2011	22	%44
عدد المرضى خلال شهر يناير 2012	25	%50

المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

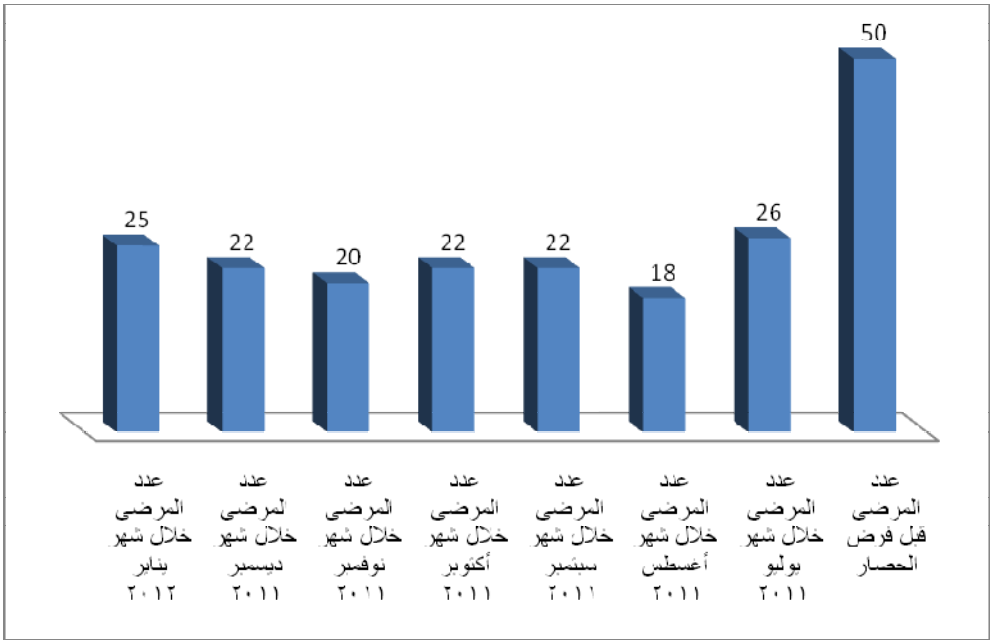

من ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 46 صحفي، 93 دبلوماسياً و548 موظفين من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 5 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 2,318 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 75 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً[3].

[3] - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 56 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من سكان القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، والبالغ عددهم أكثر من 500 معتقل. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

ثانياً: معبر رفح البري

طرأ خلال الفترة التي يغطيها التقرير تحسن ملحوظ على عمل معبر رفح، حيث تمكن 17,397 مواطن من مغادرة القطاع، وعاد إليه 15,762 مواطن، فيما أرجعت السلطات المصرية نحو 774 مواطن آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التحسينات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي [4]. جدير بالذكر أن المعبر يغلق أيام العطل الأسبوعية (الجمعة من كل أسبوع) والإجازات الرسمية.

[4] -شملت التحسينات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. وللمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب